

العنف وتحذيرات القادة العسكريين من هجمات.. يحاصران الشورجة قبيل العيد

تجار: خسرنا 70% من رؤوس الأموال بسبب الأمن المتردّي والفراغ السياسي

لتحسين الأوضاع الامنية وانعاش الاقتصاد المتراجع". وختّم حديثه بقوله "السياسيون منشغلون بصراعاتهم ولا يلتفتون للمواطن ما بالك بالتجار والاقتصاد".

من جهته، أكد مظفر (32 عاما) صاحب متجر لبيع الابسة في الكرادة الشرقية، ان "موسم هذا العيد لم يكن مثلما كنا نطمح، الزبائن لم يأتوا في الوقت المحدد وهم يتحججون بالاوضاع الامنية والمخاوف التي اثارها التفجيرات الاخيرة".

ويضيف مظفر الذي عاد من رحلة يتضع في اسطنبول منذ اسبوعين "تراجعت مبيعاتنا بشكل لافت عن العام الماضي، الزبائن باتوا يهاثفونا معتذرين عن عدم مجيئهم للتسوق، لم ابع حتى الآن سوى 25% من بضاعتي". ورغم الحذر الذي صاحب موسم يتضع عيد الفطر لم يخف مظفر تفاؤله بعودة الاوضاع، لان العراقيين برأيه "يحجون الحياة" ولأنهم "مروا بظروف أصعب".

الانفلات الأمني الذي بدأ يزعر ثقة العراقيين بأداء الأجهزة الأمنية المحلية. ويحمل الشمري "المواطن العراقي" مسؤولية الفراغ السياسي الذي تشهده البلاد لانه وبحسب قوله "اتجه للانتخابات بدافع طائفي، ولم ينتخب على أساس الكفاءة والنزاهة حتى وصلنا لهذا الحال".

ولم تسفر الانتخابات التشريعية سوى فائزين بفارق بضعة كراسي، فقد احتلت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الاسبق ابيد علاوي المرتبة الاولى بـ91 مقعدا تليها قائمة ائتلاف دولة القانون التي يرأسها رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي بـ89 مقعدا فيما جاء الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني بالمراتب الثالثة والرابعة.

ويقول الشمري "لا أمل في تحسن الاوضاع قريبا، الحل يكمن هناك في المنطقة الخضراء حينما يتفق القادة على تشكيل الحكومة والتفرغ

من مكاتبتنا لن يغامروا بالمجيء الينا، الهجوم الذي استهدف وزارة الدفاع وباب المعظم زاد الطين بلة لانه تزامن مع موسم يتضع العيد".

ويتابع تاجر الالبسة حديثه بلهجة اكثر حدة "ماذا نتوقع من المواطن حينما يسمع تصريحات المسؤولين الأمنيين التي تحذره من هجمات تعد لها الجماعات الارهابية بالتزامن مع ايام العيد، أو حينما يحث وزير بارز المواطنين على ادخار أموالهم في توقع لأزمات قادمة؟".

واعتبر الشمري ان تلك التصريحات أسهمت في "ضرب السوق" على حد تعبيره. وبالتزامن مع اعلان الجيش الأميركي نهاية "مهامه القتالية" في العراق نهاية آب (أغسطس) الماضي، تشهد البلاد فراغا سياسيا متواصلا منذ انتخابات آذار (مارس)، بسبب عجز الكتل السياسية عن التوصل الى تفاهات تفضي الى تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على تحريك الجمود السياسي وتدارك

لم يعد الانقراض الذي يهدد طقوس عيد الفطر هذا العام أمرا غريبا في خضم التغييرات الكبيرة التي شهدها العراق بعد نيسان 2003. فالعراق الذي شهد ثلاث حروب مدمرة تخللها عقد من الحصار أتى على ما تبقى من صورة العيد الذي بات على الأبواب. فشهد رمضان الذي جاء بالتزامن مع شهري آب (أغسطس) وايلول (سبتمبر)، شهد أعنف الاعتداءات التي نفذها تنظيم القاعدة خلفت المئات من القتلى وأضعفهم من الجرحى كان أشدها تلك التي ضربت 10 مدن بالتزامن وتبناها تنظيم "دولة العراق الاسلامية".

ويقول فالح الشمري (تاجر جملة في سوق الشورجة) "اقتربنا من حافة الافلاس في هذا الموسم، السوق تعاني من الكساد والجمود رغم اقتراب عيد الفطر المبارك"، ويضيف الشمري "تجار تنا أخذة بالتراجع يوما بعد يوم، في كل عام بتنا نترحم على العام الذي سبقه".

وكما هو الحال في باقي الدول العربية والاسلامية فان السوق وحركة التبضع تشهد انتعاشا كبيرا، بسبب ارتفاع حمى الشراء وارتفاع الطلب على بضائع معينة كالملابس والاغذية وغيرها.

وفي حديث لصحيفة "العالم" يقول الشمري "اعتدنا نحن التجار على الاستعداد لمواسم التسوق والتبضع التي عادة ما تكون في ايام الاعياد الى جانب المناسبات الموسمية".

ويضيف الشمري بينما كان فرغ لتوه من تجهيز احد تجار المحافظات ببضاعة العيد "تحضير اتنا لمواسم التسوق تبدأ عادة قبل شهر، فالبعض منا يسافر الى تركيا المجاورة وآخرين يسافرون الى الصين لاستيراد ما تتطلبه السوق وبما يتلاءم مع حاجة المستهلك العراقي المعروف بذوقه الخاص. هذا العام استوردنا أقل من المعتاد ومع هذا بلغ حجم الخسارة 70% ومخازننا امتلأت بالبضائع الكاسدة". ويؤكد الشمري ان سوق الشورجة يشهد "كسادا حقيقيا منذ 7 اشهر، السوق العراقية تقترب من حافة الانحدار، التجار يشعرون بالخسارة ولا يستطيعون انقاذ أنفسهم من الافلاس المحتم".

وعن اسباب ذلك قال الشمري "الكل يعرف الاسباب، الوضع السياسي والأمني هما وراء الجمود والشلل في سوق الشورجة وافلاسنا نحن التجار". ويضرب الشمري مثلا على ذلك "الهجوم الذي استهدف البنك المركزي لا زال صدها مدويا في السوق، حينما يرى عملاؤنا في بغداد والمحافظات تصاعد اعمال العنف بالقرب



موظفة في وزارة الخارجية تستعرض امس الاثار العراقية المسترجعة من بعض الدول العربية والاجنبية خلال مؤتمر عقده الوزير هوشيار زيباري (ا ف ب)

آسياسيل تطلق خدمة الإشعار بالمكالمات الفائتة مجاناً

كما أنها توفر الإشعارات عن المكالمات الواردة التي لم يتم الرد عليها في حال كان الهاتف الجوال مغلقاً، وفي حالات المشاكل المتعلقة بشريحة الاتصال، وأيضاً في حالات مشاكل التغطية للشبكة".

ونقل البيان عن مدير الخدمات والانتاج في الشركة جمال عمر قوله "نفخر بكون آسياسيل الشركة الرائدة في تقديم خدمات ذات قيمة مضافة لكافة المواطنين العراقيين".

واكد عمر "حرص الشركة الحقيقي على توفير الأفضل للمواطن العراقي، واهتمامها بتلبية كافة الاحتياجات والمتطلبات في سوق الاتصالات، وذلك في سياق رؤية الشركة الرامية إلى الاستمرار في طرح كل ما هو مميز لنحافظ على الثقة التي منحنا اياها مشتركننا، ولنبقى دوماً خياره الأول لخدمات الاتصالات في العراق".

وتعد شركة آسياسيل للاتصالات واحدة من ابرز شركات المشغلة للهاتف الجوال تغطي كل محافظات العراق.

بإكمال الموافقات الخاصة بشروط إدراج الشركات المساهمة لدى السوق والآليات التي ستعتمد في سوق الإصدار والعمل على انجاز شروط تداول والأسهم في السوق وآليات الإيداع مع استكمال كل نظم العمل الداخلية والوائح والإجراءات الإدارية واتخاذ القرار المناسب بشأن النظام الالكتروني الذي سيعتمده السوق نظراً لما للتداول الالكتروني من أهمية كبرى في تسريع انجاز المعاملات ودقتها داخل السوق وتحديد أشكال العلاقة المستقبلية مع الأسواق الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.

ضمن اهتمامها بتقديم خدمات فائقة الجودة لكافة عملائها، وبما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم، أعلنت شركة آسياسيل للاتصالات- أكبر شركة خاصة عراقية وأول شركة هاتف نقال تغطي بخدماتها كل أرجاء العراق - عن إطلاقها لخدمة الإشعار بالمكالمات التي لم يرد MCN مجاناً، في كافة المحافظات العراقية.

واوضح بيان تلقت "العالم" نسخة منه ان "الخدمة الجديدة متوفرة مجاناً لكافة مشتركي آسياسيل من أصحاب البطاقات المدفوعة مسبقاً وأصحاب الاشتراكات الشهرية، إضافة إلى كافة المشتركين الجدد الراغبين بالانضمام إلى شبكة آسياسيل".

واضاف البيان "تتميز هذه الخدمة بأنها مجانية بدون رسوم تشغيل أو استعمال، وبدون رسوم اشتراكات شهرية،

اربييل تتخلص من «اقتصادها الريعي» وتطلق سوقاً للأوراق المالية العام المقبل

في خلق الوظائف وصناعة الدخل غير المستندة على المصادر التقليدية للدخل".

وبشأن المراحل التي وصل إليها المشروع، قال د.نبيل العذاري إنه "وصل إلى مرحلة الحصول على الموافقة المبدئية من هيئة الأوراق المالية العراقية كما حصل على إجازة التأسيس من مسجل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية فضلاً عن حصول المؤسسات المالية (البنوك) المساهمة في السوق على موافقة البنك المركزي العراقي".

وأضاف أن الشركة "تعمل حالياً على استكمال مستلزمات التشغيل المتمثلة

المحلية والأجنبية "دوراً جوهرياً". وأضاف د.نبيل العذاري لوكالة "أصوات العراق" أن سوق أربيل للأوراق المالية "ستبدأ العمل فعلياً منتصف العام المقبل كشركة مساهمة خاصة رأسمالها عشرة ملايين دولار على أن يسبق ذلك مرحلة من التشغيل التجريبي لعدة أشهر"، مشيراً إلى أن السوق "ستكون المحور الإستراتيجي للانتقال باقتصاد إقليم كردستان من حالة الاقتصاد الريعي الذي يرتكز على الوظائف العامة الممولة من اقتصاد النفط إلى اقتصاد منتج تلعب فيه الاستثمارات المحلية والأجنبية دوراً جوهرياً

قال المدير التنفيذي المؤقت لمشروع سوق أربيل للأوراق المالية، امس الثلاثاء، إن التشغيل التجريبي للسوق سيبدأ في الربع الأول من العام المقبل على أن تتم المباشرة بالعمل الفعلي منتصف 2011، مبيناً أن رأسمال السوق يبلغ عشرة ملايين دولار (نحو 11.8 مليار دينار) وأنها تمثل المحور الإستراتيجي للانتقال باقتصاد الكردستاني "الريعي إلى منتج" تلعب فيه الاستثمارات

واسط: 4000 أسرة تتسلم مساعدات غذائية

ذكر مدير جمعية الهلال الأحمر العراقي في واسط، امس الثلاثاء، أن جمعيتها وزعت مساعدات غذائية بين أربعة آلاف عائلة متعففة في المدينة بمناسبة حلول عيد الفطر.

وقال ضياء ظلال لـ"أصوات العراق" إن جمعية الهلال الأحمر العراقي في واسط "وزعت اليوم (الثلاثاء) مساعدات غذائية بين أربعة آلاف عائلة متعففة بمناسبة حلول عيد الفطر".

مضيفاً ان "العوائل في المحافظة التي تم شمولها بالمساعدات هي العوائل المسجلة لدى جمعية الهلال الاحمر حصراً".

واضاف ان "المساعدات شملت سبع مواد غذائية تمثلت بالرز والزيوت والسكر والشاي والحمص والمعجون والعدس".

يذكر ان مجلس محافظة واسط باشر في شهر رمضان بحملة لتوزيع مساعدات غذائية بين نحو 17 الف عائلة مكونة من 50 الف فرد ضمن التخصيصات المالية التي اقربها المجلس لشرائح الأيتام والارامل والمطلقات بقيمة 250 مليون دينار.

ويعاني الكثير من الارامل والايتام التي خلفتهم الحروب في العراق من عدم شمولهم برعاية المؤسسات الحكومية بسبب الاوضاع السياسية والامنية التي تشهدها البلاد.

مخازن الصحة تتسلم أجهزة طبية تخصصية

اعلن الوكيل الاداري لوزارة الصحة الدكتور خميس السعد، امس الثلاثاء، عن وصول اجهزة الرنين المغناطيسي والمفراس الحلزوني والسونار بالإضافة الى اجهزة طبية تخصصية اخرى الى مخازن الوزارة، منها بأنها ستوزع بين المؤسسات الصحية خلال الايام المقبلة.

ونقل بيان اصدرته وزارة الصحة وتلقت "العالم" نسخة منه عن السعد قوله، "وصلت اجهزة الرنين المغناطيسي والمفراس الحلزوني والسونار بالإضافة الى اجهزة طبية تخصصية اخرى الى مخازن وزارة الصحة، وستقوم الوزارة بتوزيعها بين المؤسسات الصحية خلال الايام المقبلة بعد ان تمت تهيئة اماكن خاصة لها".

وتابع "ستصل الى الوزارة وجبة اخرى من الاجهزة في القريب العاجل لسد حاجة المؤسسات الصحية والتي تعاني من شحها"، منها بأن "استمرار الوزارة بسد احتياجات مؤسسات الصحة من الاجهزة والمستلزمات من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين".

واضاف وكيل وزارة الصحة بحسب البيان، ان "العقود المبرمة مع الشركات العالمية الرصينة اشتملت نصب الاجهزة وتدريب الملاكات الطبية والصحية".

اعلانات